

صدام حسين يتحدى . . وواشنطن تهدد بالضرب

وعلى الشعب العراقي ان يدفع الثمن

انتظرت الاوساط السياسية الدولية والاقليمية بترقب نتائج زيارة ريتشارد بتلر، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة بتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية، الى بغداد في 20 كانون الثاني الماضي.

فقد ذهب الاخير لبغداد اثر اعتراض بغداد على سكوت ريتير الامريكي الجنسية العضو في فرق التفتيش وعلى اختلال التوازن في تركيبة فرق التفتيش، خاصة وان نسبة الامريكان والبريطانيين في الفريق الذي كان يرأسه ريتير هي تسعة اعضاء من مجموع 16 عضواً.

سعى بتلر قبل ذهابه لبغداد الى تهدئة الاجواء فسحب سكوت ريتير وكافة الفريق العامل معه، كما ابدى استعدادا لتقبل فكرة انشاء لجنة فنية تشارك فيها الدول الدائمة العضوية اضافة الى العراق لتقييم النتائج التي نتوصل اليها فرق التفتيش في بغداد، كما اصطحب خبراء صينيين وروس في زيارته لبغداد، و رحب باعلان الصين استعدادها للمشاركة في فرق التفتيش، اضافة الى تقديم روسيا قائمة بـ 60 خبيراً روسياً للعمل بلجان التفتيش، كما لم يرفض بتلر العرض الروسي بتقديم طائرات استطلاع للعمل اسوة بطائرات يو-2 التجسسية الامريكية.

ومع ذلك انتهت مفاوضات بتلر في بغداد الى طريق مسدود، عندما رفض طارق عزيز بكل وضوح السماح لفرق التفتيش دخول المناطق "الحساسة والرئاسية"، مشروطا بتجديد الموضوع الى ما بعد رفع توصيات لجنة التقييم الفنية الجديدة في اذار القادم.

وعندما قيل لطارق عزيز ان الامر يمثل تحديا لقرارات مجلس الامن، وما قد يتبعه من اجراءات عسكرية، رد بهدوء ان الامر لم يعد يخيفنا، وبذات النفس قال مندوب العراق لدى الامم المتحدة ردا على ذات السؤال: باننا فقدنا حساسيتنا تجاه قرارات مجلس الامن.

ان هذه المواجهة هي تكرار للأزمة التي تخضت عن قرار بغداد طرد حاملي الجنسية الامريكية العاملين في فرق التفتيش في تشرين الثاني الماضي، وقد استطاع انذاك، وزير الخارجية الروسي يفيغيني بريماكوف بموافقة الولايات المتحدة من نزع فيل الازمة، وبالتالي تجنب الولايات المتحدة الخيار الصعب، الا وهو اللجوء الى القوة.

والسؤال الذي طرحناه في افتتاحية الملف العراقي (كانون الاول 97، العدد 72) بهذا الشأن : "هل الولايات المتحدة فعلا مستعدة لحرب تقضي على صدام حسين؟ وهل واشنطن مستعدة لدفع ثمن مثل هذه الحرب مع علمها

بان صدام لا يزال يملك اسلحة كيميائية وبيولوجية؟ وهل هناك تصميم امريكي لفرض حقائق النجاح على دول التحالف المترددة؟

واذا كان العراق فعلا، حسب قناة واشنطن، يمتلك اسلحة بيولوجية يمكن اخفاؤها في شقة صغيرة او سراديب، فهل باستطاعة الضربة العسكرية انهاء مثل هذه الاسلحة؟ خاصة وان البعض من المختصين يشيرون الى ان المفتشين الدوليين استطاعوا تدمير ما لم تستطع "عاصفة الصحراء" تحقيقه، الا وهو الكشف وتدمير القسم الاكبر من اسلحة العراق النووية والصاروخية والكيميائية. الامر الذي يجعل من استمرار عمل فرق التفتيش خير وسيلة لإنهاء ماتبقى من سلاح لدى العراق". وبناء على هذا التساؤل، قلنا: "كل هذا يفترض امتناع صدام حسين عن الدخول في مواجهة جديدة مع فرق التفتيش. ولكن ماذا سيكون موقف واشنطن اذا ما اراد صدام اختبار ارادة امريكا مجددا بمنع دخول المفتشين الى احد قصوره او مقراته العسكرية؟"

وها هي، الولايات المتحدة اليوم تجد نفسها مرة اخرى مطالبة بالجواب على ذات السؤال.

حاولت واشنطن تجنب مثل هذه الحالة عندما عززت قواتها البحرية والجوية في الخليج، اضافة الى تعزيز القوات البريطانية، تطبيقا لنظرية "الدبلوماسية المقترنة بالقوة"، حيث بات لهما قوة تزيد عن 30 الف جندي واكثر من 350 طائرة حربية، بأمل ان يردع هذا الوجود العسكري الامريكي والبريطاني صدام حسين من تحديهما. ومع ذلك جاء التحدي العراقي برفض حرية التفتيش للجنة الخاصة.

كيف تعاملت بغداد مع أزمة لجان التفتيش؟

فجرت بغداد أزمة طرد خبراء التفتيش الامريكيين من العراق في تشرين الثاني الماضي من اجل تحريك قضية رفع الحصار، ونجحت في ذلك الى حد كبير، ولكن التحريك لم يتخصص عن انجاز، عندما لم تستطع روسيا وفرنسا من مكافأة بغداد بـ "جزرة" غلق الملف النووي او الملف الصاروخي، الامر الذي اعاد حالة الحصار الى وضعها السابق، وهذا ما اكده البيان الصادر عن اجتماع مجلس قيادة الثورة بتاريخ 21/12/1997، بقوله "اننا عندما قبلنا المبادرة الروسية لم يكن في بالنا انهاء الازمة لادخال قضية شعبنا مرة اخرى في دهاليز اصحاب الغرض المسبق في مجلس الامن . . . فاننا ننبه ونحذر من ان اعادة قضية شعبنا مرة اخرى الى الخلف والعودة الى الهاء مجلس الامن بقضايا مصطنعة لاصلة لها بجوهر قرارات مجلس الامن . . . واذا حاول الامريكان مرة اخرى ابعاد المجلس عن جوهر هذا الموضوع فان شعب العراق ومؤسساته الدستورية وقيادته لن يقفوا مكتوفي الايدي امام اللعبة الامريكية المتكررة في كسب الزمن وابقاء الموضوع معلقا من شهر الى شهر ومن سنة الى اخرى".

يشير هذا البيان بوضوح الى استعداد بغداد لاثارة أزمة ثانية، لتحقيق ما فشلت الازمة السابقة في تحقيقه، فجاءت أزمة سكوت ريتز، حيث استغلت بغداد اللاتوازن الكبير في تشكيلة الفريق، واعتراف واشنطن بان ريتز كان ضابط مخبرات ابان حرب الخليج الثانية.

جاءت ردود فعل بتلر هذه المرة على عكس تصرفه بالازمة السابقة عندما انفرد بقرار سحب كافة الفرق من العراق، حيث تراجع واتخذت سلسلة من الاجراءات كما سبق ذكره بأمل تنفيس الازمة. وفي بغداد وافق بتلر على تشكيل لجنة فنية من الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بالاضافة الى المانيا والعراق لتقييم نتائج تقارير اللجنة الخاصة.

ومع ذلك رفضت بغداد التراجع عن قرارها بمنع السماح لتفتيش المواقع الحساسة والرئاسية، وقد نجد تفسيراً لهذا التصرف في قول هاني وهيب، الذي سبق ان عمل سكرتيراً صحفياً لصدام حسين، في جريدة "القادسية" التي تصدرها وزارة الدفاع (11/1/1998): "العراقيون الذين حققوا الفوز في الازمة الاخيرة (تشرين الثاني 97) . . . يعرفون كيف يستثمرون الفوز. . وكيف يحققون النصر النهائي المبين فقد عليهم قائدهم المقدم صدام حسين . . . كيفية استثمار الفوز وادامة روح النصر وزخمه، كما عليهم كيفية القتال والصمود في الخنادق المتقابلة بصرف النظر عن عدم التكافؤ في القوى والامكانيات، وذلك بان لا يعطوا لقوى العدو المجال لاستثمار الفرصة . . . كما عليهم عدم التسليم بفعل القوانين التقليدية في الحروب التي تعتمد الحسابات الكمية المجردة".

ان "عدم التكافؤ في القوى والامكانيات" بين واشنطن وبغداد، يقابله عدم تكافؤ في استعداد بغداد وواشنطن في تحمل خسائر بشرية، ففي الوقت الذي اثبت صدام حسين استعداده لتحمل العراق والعراقيين اكبر الخسائر البشرية، تهاب الادارة الامريكية التورط بخسائر تسدد بدماء الامريكان، الامر الذي يجعل من الضربات الصاروخية الامريكية تمريناً في عقم "القوة المطلقة"، فعلى ضخامة هذه القوة التي ليس لبغداد شك فيها، فان أي ضربة لا تقتل صدام ستكون عامل قوة له، واي ضربة قاضية لصدام تتطلب استعداداً امريكياً لدفع ثمن هي غير مستعدة له. يقول رسكو سادارث مدير معهد الشرق الاوسط في واشنطن، في رد على سؤال لمجلة "المجلة" السعودية (25/1/1998) عن وجود عرب يريدون من امريكا القضاء على صدام حسين: ". حتى اذا كان هناك عرب يريدوننا ان نقضي على صدام حسين، فانهم يعرفون جيداً اننا لن نفعل ذلك بحشد قواتنا على حدود العراق، وغزو بغداد. هؤلاء العرب يعرفون جيداً باننا لن نضحى بأرواح ودماء جنودنا في صحراء العراق، وشوارع بغداد".

وهذا ما أكدّه مؤخراً ريتشارد ميرفي، مساعد وزير الخارجية الاسبق، (هيرالد تريبون 27/1/1998)، عندما طالب واشنطن بأعادة النظر في سياستها تجاه العراق مادامت غير مستعدة لاستخدام قواتها البرية وتحمل مسؤولية النظام البديل.

ان قناعة بغداد بان واشنطن ليست بوارد احكام قواتها البرية بحرب لاحتلال بغداد، يجعل من التكديس المتزايد للقوات البحرية والجوية الامريكية مجرد مظاهرة استعراضية للتخويف.

بل تذهب بغداد اكثر من ذلك في "تمني" ضربة صاروخية امريكية، تكرر في ذهن الشارع العربي صورة امريكا "المتجبرة" بوجه عراق "مستضعف"، بما يعزز عدم الثقة بالامريكيين، ان اهتمام النظام العراقي وبالذات صدام حسين، بالشارع العربي تعكسه الطريقة التي اطلق فيها سراح المعتقلين الاردنيين في السجون العراقية، كـ "هدية" للمعارضة والشارع الاردنيين، كما يتوقع ان يفرج عن المصريين القابعين في السجون العراقية.

المأزق الامريكي

اعتبر الكثير من الخبراء الامريكيين انتصارهم في حرب الخليج الثانية نهاية لعقدة فيتنام، ولكن استمرار صدام حسين في مطاردة الولايات المتحدة بالازمة تلو الاخرى وتحديهم باحكام قواتهم البرية، يعيد شبح فيتنام في ذهن اصحاب القرار الامريكي.

لا يجد اي مسؤول امريكي مايستحق التورط بغزو بري لبغداد، خاصة وان العراق قد عطلت قدراته في تهديد الآخرين، ونفطه لم يعد مطلوباً، وغيابه السياسي هو المطلوب اقليمياً خاصة بالنسبة للتسوية السلمية مع اسرائيل، وعليه اختارت واشنطن وضع صدام حسين والعراق في صندوق الاحتواء، ولكن بعد مرور اكثر من سبع سنوات، لا يزال رأس صدام حسين يطل متحدياً ومقلقاً للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط، مذكراً الشارع العربي والاسلامي بازدواجية النهج الامريكي وخذلانها للمصالح العربية، الامر الذي شمل حتى الشارع الخليجي الذي كان سابقاً ممتناً لامريكا.

العرب من اصدقاء امريكا يطالبونها بحسم قضية العراق بعد فشل اسلوب احتوائه، وانقسم هؤلاء بين مطالب بالحسم العسكري (الكويت والسعودية)، وبين دعوة واشنطن للتعايش المشروط مع النظام القائم والدخول معه بحوار (مصر والامارات وقطر).

استخدمت واشنطن الورقة الكردية، فاقامت المنطقة الامنة هناك، ودعمت مشروعا للمعارضة العراقية بامل اسقاط صدام حسين، ولكن اليوم بعد سبع سنوات، انتهت المعارضة العراقية في شمال العراق، كما التحق الطالباني بخصمه البارزاني في طلب الحوار مع بغداد.

عولت واشنطن على عداء القيادة الاسلامية في ايران للنظام العراقي لاحكام عزلة بغداد، ولكن بعد سبع سنوات من الحصار جعلت المصالح المشتركة للبلدين من تهريب النفط العراقي عبر المياه الايرانية تجارة رابحة للطرفين.

كما ان سوريا، العدو التاريخي للنظام العراقي، لم تعد ترى في سقوط النظام العراقي ما يخدمها اذا كان البديل لصدام حسين نظاما امريكيا متحالفا مع اسرائيل وتركيا.

وما يمكن اعتباره القيمة المضافة لتحدي صدام حسين للامريكان، هو فشل السياسة الامريكية في تسوية النزاع الفلسطيني الاسرائيلي نتيجة التصلب الليكودي بزعامة نتانياهو. كما اخذت الامال العريضة التي توقعها واشنطن بعد نهاية حرب الخليج الثانية بايجاد تسوية للنزاع الفلسطيني-الاسرائيلي، تتلاشى بسرعة على يد نتانياهو، الامر الذي كرس صدام حسين رمزاً للرفض، حتى باتت شعبيته بين الفلسطينيين اكثر من ياسر عرفات.

كل هذا في وسط تقارير استخبارية امريكية وغربية تؤكد ان صدام حسين اليوم اكثر سيطرة في حكم العراق منه منذ نهاية حرب الخليج الثانية.

ان الادارة الامريكية تدفع اليوم ثمن فشل سياسة "الاحتواء" التي كانت تأمل ان تؤدي الى غياب صدام حسين فجأة دون حاجة لتورط امريكي، فهي تريد تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية، وبذات الوقت تنتظر ان يغيب صدام، ولكن بانتظار ذلك خسرت واشنطن الكثير من الحلفاء على الصعيد الدولي والاقليمي وحتى بين تنظيمات المعارضة العراقية.

بدون شك في تراجع صدام حسين عن قراره خروجا من الازمة الحالية، ومن اجل ذلك ترحب واشنطن بدور دبلوماسي روسي لتحقيق ذلك، وزيارة نائب وزير الخارجية الروسي فيكتور بوسوفاليوك الى بغداد في مهمة عاجلة مبعوثا من الرئيس يلتسن، تصب في هذا الاتجاه.

ولكن اذا ارادت واشنطن ان يكون عمر المبادرة الروسية الثانية افضل من سابقتها، فعليها ان تدفع ثمنا قد يكون على شكل اغلاق الملف النووي او الصاروخي، والا سيكون الطريق ممهدا لأزمة ثالثة مع بغداد. وبهذه الحالة ستكون واشنطن كسبت، فقط بعض الوقت، بانتظار مواجهة ثالثة.

يقابل ذلك ان تقبل واشنطن باستخدام القوة ، ولكن في غياب ارادة الحسم باستخدام قوات برية، سيكون ذلك من باب العقاب وليس فرض الرضوخ على صدام حسين، وفي هذه الحالة سينفذ صدام وعده بطرد المفتشين الدوليين من العراق، لتجد واشنطن ان "العقاب" لم ينفع مع صدام حسين، وهكذا تستمر السياسة الامريكية في دوامتها. ومع ذلك قد تجد ادارة كلينتون في الضربة "العقابية" ضرورة لاطهار "هيبة" امريكا خاصة وان قرار الضرب يلقي استحسانا من الكونغرس بحزبه الديمقراطي والجمهوري ، وما له من دور في صرف انظار الاعلام عن الفضائح الجنسية التي تلاحق الرئيس الامريكي، اضافة الى فائدة مثل هذه الضربة، التي ستؤدي حتما الى انقطاع ضخ البترول العراقي لفترة، في الحفاظ على اسعار النفط الخليجي (وبالذات السعودي) من التدنّي. ولاظهار حزمها قد تعتمد واشنطن الى ضربة قاسية تستمر اياما وربما اسابيع، بأمل ان تقنع الخسائر صدام بالتراجع والاستجابة، ولكن

يفوت واشنطن حقيقة استعداد الاخير بالتضحية اللامعقولة بالضحايا من مدنيين وحتى عسكريين، واذا ما انتهت الضربات ببقاء النظام، فسيعتبر صدام حسين الضربة "انتصارا" اخر في سلسلة انتصاراته، محتفلا بتصفيق "الشارع" العربي والاسلامي. اضافة الى تعميق الهوة بين واشنطن وحلفائها السابقين خاصة روسيا التي كانت ولا تزال ضد استخدام القوة.

ولكن الضربة "العقابية" العسكرية تواجه عقبات، فاضافة الى تحديد الاهداف، هناك مشكلة وجود المفتشين الدوليين التابعين ليونيسكوم، واكثر من 140 مراقبا دوليا خاصا بتنفيذ قرار الغذاء مقابل النفط. وهل واشنطن مستعدة لضرب العراق مع احتمال تعرض هؤلاء المراقبين للخطر، خاصة وان سحبهم امر يتطلب قرارا من الامم المتحدة وليس امريكا. وكيف ستتصرف واشنطن اذا ما اخذ صدام حسين هؤلاء المفتشين الدوليين كرهائن؟؟

وما دام صدام يشعر بان رأسه هو المطلوب وليس مجرد الاسلحة المحظورة، فانه سيستمر باستخدام ورقة الاسلحة المحظورة، لابل وحتى التهديد بها، فصحافة بغداد (27/1/98) تحذر الرئيس الامريكي من انه "سيواجه ردا عسكريا لا يتخيله وانه سيندم في نهاية العدوان المرتقب"، في وقت نقلت الهيرالد تريبون (28/1/1998) عن ريتشارد بتلر قوله: بان صواريخ العراق المسموح بها (ذات مدى 150) جهزت باسلحة بيولوجية وهي محمولة بما يصعب اصابتها.

ومن اجل قطع الشك باليقين تقوم الادارة الامريكية باتصالات دبلوماسية محمومة من اجل حشد التأيد الدولي لقرار الضربة العسكرية، الامر الذي سيأخذ صيغة قرار جديد يصدر عن مجلس الامن يدين العراق، قد يلوح بأجراءات جديدة منها:

- فرض الرقابة المباشرة على ميناء البصرة بما يعطل تجارة التهريب القائمة الان.
- توسيع منطقة الحظر الجوي لتشمل كل العراق.
- سحب المراقبين والمفتشين الدوليين.
- اعتبار الرفض العراقي خرقا لقرار وقف اطلاق النار 687، الامر الذي تعتبره واشنطن غطاء قانونيا كافيا للضربة العسكرية.

الشعب العراقي . . الرهينة

المؤلم في كل من السياسة الامريكية والنظام العراقي تعاملهما مع الشعب العراقي كرهينة في صراع القوة. فقد شجعت واشنطن على زج هذا الشعب في اتون الحرب مع ايران، وها هي اليوم تحمل الشعب العراقي مرة اخرى ثمن

تصديها لصدام حسين دون استعدادها تحمل الثمن المطلوب. وبالمقابل يقاتل صدام حسين بآخر عراقي من اجل استمرار حكمه، وفي كل مواجهة مع الامم المتحدة يكرس النظام الحصار على الشعب العراقي بما يطيل معاناته التي -وهنا المفارقة- يستخدمها لاستجداء العطف العربي والعالمي.

وهكذا، بين جبروت العنف الامريكي، و"انتصارات" صدام حسين سلم الشعب العراقي مصيره للقدر.

(الملف العراقي، العدد 74 - شباط 1998)

